أجرى المقابلة: أنطوان شلحت وبلال ضاهر

مع الباحث في شؤون العلاقة بين الجيش والمجتمع والسياسة في إسرائيل

يغيل ليفي: الفكر الأساس في السياسة الإسرائيلية عسكري!

* **الكثير من التحولات التي طرأت على إسرائيل في السنوات الأخيرة بما في ذلك داخل الجيش تجعل سيناريو خطة الفصل في الضفة مستحيلة**
* **التغيير في سياسة إسرائيل إزاء الصراع مرهون أكثر شيء برفع تكلفة الاحتلال**
* **إدارة أوباما كانت مغالية في دعمها غير المتحفظ لإسرائيل**

ازداد حضور المتدينين اليهود في الجيش الإسرائيلي وفي قيادته بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعل مزيدا من الحاخامين يتدخلون بشكل فعلي في القرارات التي يتخذها الجيش، وخصوصا تلك المتعلقة بما يحدث في الضفة الغربية وبمجرى حياة الفلسطينيين، مثل تشديد الممارسات ضدهم، وحتى الدعوة إلى تنفيذ تطهير عرقي حيالهم كما حدث خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤.

هذا ما يؤكده الباحث في شؤون العلاقة بين الجيش والمجتمع والسياسة في إسرائيل، المحاضر في الجامعة المفتوحة الإسرائيلية، البروفسور يغيل ليفي، في سياق هذه المقابلة الخاصة معه. وسبق له أن تناوله في كتاب جديد من تأليفه صدر قبل عدة أشهر بعنوان «القائد الإلهي الأعلى – تعزّز الحكم الثيوقراطي للجيش الإسرائيلي»، لفت فيه إلى أن عملية سيطرة رجال الدين اليهود على الجيش الإسرائيلي تجري على قدم وساق تحت الرادار.

ويشير ليفي إلى أن الجيش يجري، بعيدا عن أنظار الجمهور، مفاوضات مع حاخامين حول موضوعات عديدة، بدءا بدمج النساء في الجيش وحتى شكل مشاركة جنود (متدينين) في إخلاء بؤر استيطانية غير قانونية.

وأوضح ليفي أن مفاوضات كهذه جرت لدى تنفيذ خطة الانفصال عن غزة وإخلاء المستوطنات في القطاع في العام ٢٠٠٥. وهذا الأمر ظهر بشكل علني في إفادات رئيس هيئة أركان الجيش في حينه دان حالوتس، ورئيس شعبة القوى البشرية إليعازر شطيرن. فلقد اجتمعا مع حاخامين وتحدثا معهم حول ترتيبات تأخذ بالحسبان مشاعر الجنود المتدينين. وحدث أمر مشابه عندما تعين على قوة

يغيل ليفي

عسكرية إخلاء حوانيت احتلها مستوطنون بالقوة في الخليل.

وأضاف أن المشكلة هنا تكمن في الصلاحيات، وليس في المشاعر. فعندما قررت الحكومة أن يخدم المثليون في الجيش من دون قيود، فرضت حقائق على أرض الواقع ولم تجر أي مفاوضات خفية بهذا الشأن. لكن في المجال الديني توجد منطقة رمادية واسعة جدا. وهناك حاخامون، قسم منهم رؤساء كليات تأهيل الشبان المتدينين (من التيار الصهيوني الديني الاستيطاني) للخدمة العسكرية، يجرون مفاوضات مع قادة الجيش، ومع ضباط في المستوى الميداني، ويحاولون فرض إرادتهم وأفكارهم. وكشف أن ضابطا كبيرا قال له إنه عندما رفض السماح لجنوده، من حركة 'حباد' (الدينية المتزمتة)، بأن يستحموا في مغطس يوميا، فإن حاخاميهم اتصلوا به. وهناك سرب طيران منعت نساء طيارات فيه من التحليق برفقة طيارين متدينين.

وشدد ليفي على أن جنودا متدينين يستشيرون حاخاميهم، وهم لا يعتبرون أنفسهم خاضعين لسلطة قادتهم العسكريين أو حتى للحاخامية العسكرية. والحاخامون يتصلون بالضباط ويحضرون إلى معسكرات الجيش. وهذا برأيه بمثابة تدخل من جانب جهة خارجية لا تستمد شرعيتها من قوانين الدولة وإنما من نصوص دينية. وهذا الأمر لا يمكن تأطيره بأنه ممارسة تأثير ديني وإنما تغلغل جهات دينية ذات سلطة إلى داخل الجيش.

يرى ليفي كذلك أن تغلغل هذه الجهات الدينية ليس عفويا، وإنما ينطوي على أجندة، وهي الاستعداد لمواجهة احتمال اتخاذ قرار بإخلاء مستوطنات من الضفة الغربية، والصهيونية الدينية تستعد للسيطرة على الجيش من أجل منع ذلك. وهذه خطوة إستراتيجية بكل وضوح. فالكثيرون في الصهيونية الدينية نادمون بسبب الضعف الذي أظهره هذا الجمهور خلال خطة الانفصال، ولأنهم فشلوا في لجمها برغم وجود جنود متدينين في الجيش.

وأشار ليفي إلى دليل على وجود هذه الأجندة لدى الصهيونية الدينية من خلال اقتباس أقوال أدلى بها زعيم الكليات الدينية التحضيرية للخدمة العسكرية، الحاخام ايلي سادان، بأنه «يحظر الانفصال عن الدولة، وإنما ينبغي الدخول إلى جميع الأجهزة، الجيش والشاباك والأجهزة القضائية، من أجل بلورة الدولة المثالية».

برغم ذلك- أضاف ليفي- فإن سادان وغيره من حاخامي الصهيونية الدينية يحاولون إخفاء نياتهم في هذا السياق وحتى أن سادان أعلن أنه «يحظر تعيين رئيس أركان متدين». وجرى نقاش داخل الصهيونية الدينية خلال الانفصال عن غزة حول ما إذا كان يتعين على الجنود المتدينين رفض تنفيذ الأوامر العسكرية. لكن أحد الحاخامين، الذي يدير معهدا دينيا، قال «إذا رفضنا سيتم وسمنا، ونتيجة لذلك سيمنعون رجالنا من الترقي والتأثير في المستقبل». ومن أجل تحقيق أجندتهم، فإن حاخامي الصهيونية الدينية لا يُعارضون إزالة بعض القيود الدينية في الجيش، مثل الحفاظ على الطعام والشراب الحلال بموجب الشريعة اليهودية، والحفاظ على قدسية يوم السبت.

وشدد ليفي على أن جنودا متدينين يستشيرون حاخاميهم، وهم لا يعتبرون أنفسهم خاضعين لسلطة قادتهم العسكريين أو حتى للحاخامية العسكرية. والحاخامون يتصلون بالضباط ويحضرون إلى معسكرات الجيش. وهذا برأيه بمثابة تدخل من جانب جهة خارجية لا تستمد شرعيتها من قوانين الدولة وإنما من نصوص دينية. وهذا الأمر لا يمكن تأطيره بأنه ممارسة تأثير ديني وإنما تغلغل جهات دينية ذات سلطة إلى داخل الجيش.

ويبدأ الحاخامون في نشر أفكارهم لدى طلاب الكليات التحضيرية. وقال ليفي إن هناك الكثير من النصوص، العلنية والمكشوفة، التي يقدم الحاخامون من خلالها مواعظ سياسية. فالحاخام سادان يهاجم اتفاقيات أوسلو وتنازلات الحكومة. وحاخام التخنيون (معهد الهندسة التطبيقية في حيفا)، إلياهو رحاميم زيني، يقول إن الصعود إلى جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف) هو فريضة. ورئيس الكلية التحضيرية في (مستوطنة) نوكديم، الحاخام إيتمار كوهين، يقول إنه لا يوجد أمر كهذا اسمه شعب فلسطيني ولديه حقوق.

وأكد ليفي أن هذه تربية تعارض الدولة وصلاحياتها، وهي تربية سياسية بامتياز.

وأضاف أنه يوجد هنا توجه واضح. وبنظرهم، فإن إسرائيل تخوض حربا على فريضة استيطان البلد. وهذه فريضة دينية، ويوجد دور للمتدينين في قيادة الجيش من أجل تطبيق هذه الفريضة. وهم يؤمنون بأن صلاحية التنازل عن أراضي الدولة لا تقع ضمن نطاق صلاحية الحكومة.

وفي أحد خطاباته، شبّه الحاخام سادان العدوان على غزة في صيف ٢٠١٤ بالمعركة بين شمشون وجوليات والتي بعدها اندثر الفلسطينيون. ورأى ليفي أن هذه مقولة واضحة جدا حول الحرب. إنها حرب دينية، وربما يجب أن تنتهي بألا يبقى أحد الجانبين في الوجود. إنها دعوة إلى التطهير العرقي. وقد قال ذلك في ذروة تلك الحرب.

يشار إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، كان حدد في حينه هدف الحرب على غزة بأنه إعادة الهدوء. لكن ليفي أكد أنه بالنسبة إلى سادان وخريج كليته الأرفع مستوى في الجيش، العقيد عوفر فينتر الذي قاد خلال تلك الحرب لواء «غفعاتي»، الحرب ليست حملة عسكرية من أجل إعادة الهدوء، إنما حرب ضد من يلعن اسم الله. وكان فينتر أعلن خلال الحرب أنه صلى «وطلب من الله أن يحمي قواته من أجل الشعب ولصد عدو لعن اسم الله». وأوضح ليفي أنه توجد هنا فكرة الحرب الجهادية، الحرب الدينية. وبالنسبة له هذه ليست حربا بالإمكان إنهاؤها بنوع من التسوية البراغماتية. هذه حرب لا يمكن أن تنتهي إلا إذا اختفى الأغيار من الوجود.

وربط ليفي بين سياسة إطلاق النار أثناء الحرب على غزة وبين مفهوم الحرب الجهادية اليهودية. وقال إنه يصر على هذا الربط. فقوانين الحرب المدنية والدولية وكذلك الشيفرة الأخلاقية للجيش الإسرائيلي، وهي شيفرة إشكالية بحد ذاتها، تتناول معضلة المساس بالمدنيين مقابل المساس بالجنود، وأنه بالإمكان الدخول إلى قرية وتطهير بيت بعد آخر للحؤول دون تشكيل خطر على الجنود، غير أن فينتر تفاخر بأنه يحافظ على حياة جنوده من خلال أوامر تقضي بأن تطلق القوات قذيفة أو صاروخا مضادا للمدرعات على أي بيت قبل دخوله. وهذه الأجواء التي بموجبها ليست لدى الجيش أي معضلات أخلاقية، لأن هذه الحرب دينية وهؤلاء هم مواطنو العدو، تبرر أفعالا لا يمكن أن تحدث في ظروف أخرى.

وقد تركزت المقابلة مع ليفي في هذه الجوانب أساسا، كما تطرقت إلى أمور أخرى توصل إليها من خلال أبحاثه وفي مقدمها سيطرة الفكر العسكري على تفكير الزعماء السياسيين، وأسباب تكيّف المجتمع الإسرائيلي مع واقع استمرار الاحتلال في مناطق ١٩٦٧.

وبدأت المقابلة بسؤال ليفي عن سيرته الذاتية وكيف أثرت على مسيرته المهنية أجاب عنه قائلا:

«أنا ابن ٥٨ عاما، من مواليد البلاد، إذ ولدت في تل أبيب. كبرت وتعلمت في إسرائيل، وخدمت في الجيش، في نطاق الخدمة النظامية والخدمة الدائمة لسنوات عديدة، وأحمل رتبة عقيد. درست للقب الأول وللقب الثالث في جامعة تل أبيب، وأنجزت بوست – دكتوراه في نيويورك. وعدا إنجازاتي الأكاديمية، فإن أحد الأمور التي أفتخر بها هو أني توليت منصب المدير العام لبلدية الرملة لمدة ثلاث سنوات. الرملة هي مدينة يهودية – عربية. وهذا يعني أنني لم أقضِ كل حياتي في الأكاديميا».

(*) سؤال: هل كنت تسكن في الرملة؟

ليفي: «كلا. فلا ينبغي أن أسكن فيها كي أتولى منصب مدير عام البلدية. أسكن في مدينة هرتسيليا، لكن سكنت معظم سنوات حياتي في مدينة رامات غان. وأكثر شيء أثّر عليّ كان فترة عملي في الرملة. وعملي الأكاديمي، رغم أنه ليس لسنوات طويلة جدا، مهم، ويتركز بالأساس حول مثلث العلاقات الجيش – المجتمع – السياسة. وفي هذا الإطار ألّفت سبعة كتب، ثلاثة باللغة الانجليزية وأربعة باللغة العبرية، إضافة إلى عشرات المقالات، وشاركت في تحرير كتابين، إلى جانب كتابة مواد دراسية للجامعة المفتوحة. وأعمل في الجامعة المفتوحة منذ العام ٢٠٠٨، كبروفسور بوظيفة كاملة، وأترأس برنامج دراسات الديمقراطية للقب الثاني».

(*) سؤال: طرأت تحولات اجتماعية كثيرة على المجتمع الإسرائيلي مع مرور السنين. كيف أثرت هذه التحولات على الجيش؟

ليفي: «المجتمع في إسرائيل تغير كثيرا، خلال الثلاثين أو الأربعين عاما الأخيرة، حيث تحولت أجزاء واسعة منه إلى ما يسمى 'مجتمع السوق'، أي تحولت إلى مجتمع مادي وفردي وتنافسي ويشجع أمورا عديدة من ناحية اقتصادية. ونقطة التحول المهمة في هذا السياق كانت في العام ١٩٨٥، عندما جرى وضع خطة الاستقرار الاقتصادي، التي قضت على التضخم المالي الكبير، وفي هذا العام انسحبت إسرائيل بصورة أحادية الجانب من لبنان، لأول مرة. هذه التطورات أثرت على الجيش، والتأثير الأول كان ابتعاد أبناء الطبقة الوسطى العلمانية عن الجيش، بمعنى أنه أصبح حضور هذه الطبقة في الوحدات القتالية في الجيش أقل من السابق، إضافة إلى الابتعاد بمفاهيم أخرى، مثل تراجع اهتمام هذه الطبقة بما يحدث في الجيش، وتراجع إشرافها على ما يحدث داخله. والتعامل مع الجيش أصبح تعاملا تعاقديا أكثر من كونه ولاء غير متحفظ، بمعنى إلى ناحية التجند لوحدات ملائمة كي تخدم لاحقا في الحياة المدنية. كذلك هناك أشكال عديدة من المفاوضات التي تجريها هذه المجموعة مع الجيش، سواء من خلال الأهالي أو المدارس أو بصورة فردية وما إلى ذلك. وهذا الابتعاد أدى إلى تغيير وجه الجيش دراماتيكيا من ناحيتين تنطويان على تناقض داخلي. الناحية الأولى هي أن الجيش أدرك أن ابتعاد هذه المجموعة عنه أدت إلى تنوع الفئات التي تتجند إلى صفوفه، وفتح باب التجند أمام مجموعات كانت في الأطراف. وتمثلت العملية الأبرز الناجمة عن ذلك في دخول المتدينين القوميين. ولم يكن من قبيل الصدفة أن قائد الجبهة الوسطى للجيش، اللواء عمرام متسناع، في العام ١٩٨٨، دعا قادة الصهيونية الدينية، بعد عام من اندلاع الانتفاضة الأولى، وقال إن الجيش بحاجة لهم وإنه يواجه أزمة أخلاقية. وهذا الأمر أدى إلى تأسيس أول كلية تحضيرية ما قبل عسكرية في مستوطنة 'عيلي' في الضفة الغربية. وما حدث في أعقاب ذلك هو دخول مكثف للغاية لشبان القلنسوات المنسوجة إلى الجيش. وقد انفتح الجيش أمام فئات أخرى مثل النساء، وتزايد أعداد المجندين الدروز والمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق ومن أثيوبيا، حيث كان التعامل معهم مختلفا عن التعامل مع اليهود الشرقيين في السنوات الأولى للدولة. وهذا أدى بكل تأكيد إلى إعطاء طابع بلدات الأطراف للجيش، كما أدى إلى أن قوة الجيش استندت إلى مجموعات لديها ولاء كبير جدا للطريق العسكرية، خلافا لأبناء الطبقة الوسطى العلمانية الذين لا يمنحون خدمتهم لحروب لا حاجة لها. كذلك فإن هذه المصادر الجديدة التي أصبح الجيش يعتمد عليها لا تنخرط في أنشطة القوى السياسية من الوسط – اليسار، مثل نشاط حركة 'السلام الآن' أو 'أربع أمهات' وغيرهما من المجموعات التي نظمت احتجاجات ضد الجيش من داخل صفوف الخدمة العسكرية.

«هذا أحد التحولات التي جرت داخل الجيش. وثمة تحول آخر، ويبدو أنه مناقض للتحول الأول، هو أن الجيش يدرك أن عليه أن يلائم أداءه بصورة أقوى مع آلية السوق، بمعنى ليس فقط تقليص ميزانيته وإنما أن يتبنى أنماط السوق في أدائه. مثال على ذلك، تغيير نموذج الخدمة العسكرية الدائمة، الجاري عمليا، وتحويل الخدمة الدائمة إلى تنافسية أكثر. مثال آخر، قوات الاحتياط التي أصبحت أصغر. وهذا يعني أن الجيش يجب أن يكون منصتا لروح السوق. ويوجد هنا تناقض، أو صدام، لأن المجموعات القادمة إلى الجيش من بلدات الأطراف لديها ولاء من الطراز القديم، بينما الجيش يعمل على إدخال روح جديدة. ويوجد في ذلك صدام محتمل، لا نراه اليوم ولكن يمكن أن نراه في المستقبل. وهذه الأمور تبين كيف أن الأمور التي أثّرت على المجتمع الإسرائيلي تؤثر على الجيش أيضا».

(*) سؤال: هل توجد هنا علاقة متبادلة، أي أن الجيش أيضا يؤثر على المجتمع؟

ليفي: «الجيش يؤثر على المجتمع ولكن أقل من تأثيره في الماضي. فإذا كان الجيش يعتبر في الماضي بوتقة صهر، فإن تأثيره على المجتمع من هذه الناحية ضعُف جدا، وبات ضعيفا جدا في أوساط الطبقة الوسطى العلمانية، وهي المجموعة المركزية في إسرائيل، وتأثيره أكبر على أبناء بلدات الأطراف. وعلينا أن ندرك أن تفكك قوة الجيش، بمعنى أنه لم يعد جيشا مؤلفا من أبناء الطبقة الوسطى وأن على الجيش أن يبذل جهدا من أجل أن يجند شبانا، جعله منفتحا أكثر من الماضي لتأثير المجموعات التي تتجند له. ونحن نرى ذلك بوضوح في العلاقة بين الجيش والصهيونية الدينية، فالجيش يؤثر على هذه المجموعة وهي تؤثر عليه أيضا، وبشكل أكبر. وهذا ليس المثال الوحيد. فالجيش اليوم

الجيش الإسرائيلي الجديد: قبعات كثيرة.. وتوراة.

قابل للاختراق أكثر من الماضي من حيث التأثير. والمجموعات داخل الجيش تتنافس فيما بينها حول أشكال التأثير عليه».

(*) سؤال: هل يلائم الجيش الإسرائيلي نفسه دائما مع سياسة الحكومة، سواء أكانت يمينية أم لا؟

ليفي: «نعم ولا. نعم، بمعنى أن قواعد المراقبة السياسية على الجيش أصبحت ممأسسة أكثر اليوم مما كانت عليه قبل عشرين وثلاثين وأربعين عاما. ونحن لسنا في وضع يتوجه فيه رئيس أركان الجيش إلى كتل الحكومة في الكنيست ويحاول التأثير عليها، مثلما فعل موشيه دايان في سنوات الخمسين، أو أن ينشغل ضباط يرتدون الزي العسكري بالسياسة الحزبية. وجيد أن الأمور تسير بهذا الشكل، لكن هذه ليست الصورة العامة».

الفكر العسكري أساس في السياسة الإسرائيلية

(*) سؤال: تقصد أن أمورا كهذه ما زالت تحدث؟

ليفي: «نعم. ويوجد للجيش تأثير كبير جدا على المستوى السياسي، في مستويين. في المستوى المؤسساتي هو اللاعب الأهم في صناعة القرار، وعندما يلقي بكل وزنه فإنه يوجد تأثير لذلك. وقد رأينا ذلك مؤخرا عندما لجم القيام بمغامرة في إيران، خصوصا خلال ولاية نتنياهو. وقد رأينا ذلك في الماضي أيضا، عندما كان توجه هيئة الأركان العامة للجيش بقيادة شاؤول موفاز وموشيه يعلون صارما أكثر من الحكومة تجاه الفلسطينيين في الانتفاضة الثانية. والأمر الأساس هو أنه لا تُتخذ قرارات من دون التشاور مع الجيش. لكن عندما تكون هناك حكومة قوية فإن رأي الجيش لا يُقبل أحيانا، مثلما حدث عندما فرض إيهود باراك على الجيش الانسحاب من لبنان، فالجيش لم يحب الانسحاب الثاني من لبنان (في أيار العام ٢٠٠٠)، وحدث أمر مشابه في خطة الانفصال عن غزة، إذ أن القرار الأساس اتخذه رئيس الحكومة أريئيل شارون. وهناك جانب أهم بكثير، هو أن الفكر العسكري هو فكر أساس في السياسة الإسرائيلية. والفكر العسكري لا يدفعه أفراد الجيش فقط، وإنما يدفعه مواطنون أيضا، وعلاقات هؤلاء بالجيش محدودة. لدينا اليوم رئيس حكومة مدنيّ، ورغم أن لديه ماضيا عسكريا معينا لكنه ليس جنرالا، وفي معظم سنواته كبالغ عمل في المجال المدني وليس العسكري، لكن فكره عسكري. وسلفه أولمرت الذي يعتبر حمائميا من الناحية السياسية، وخلفيته العسكرية لا تتعدى خدمته كمراسل صحافي في مجلة الجيش، ورّط سوية مع وزير الدفاع المدني عمير بيرتس، إسرائيل في حرب لبنان الثانية، وكان أداؤهما متأثرا بفكر عسكري وليس سياسيا. وأولمرت نفسه، لكن بدون بيرتس، ورط إسرائيل في حملة الرصاص المصبوب العسكرية، التي كانت بمثابة مظهر قوة عدواني جدا تجاه قطاع غزة».

استخدم جيتاي في فيلمه الوثائقي الطويل هذه المرة (٩٠ دقيقة)، تقنية ما يمكن وصفه بـ«العودة إلى الوراء خطوة واحدة»، وهي إحدى تقنيات «الفلاش باك»، وذلك لتسجيل آثار ما قد تغير وما تبقى في المكان، وكأنه يحاكي عبر «الوادي» حكاية النكبة وقيام دولة إسرائيل، في إيحاءات سينمائية وحوارية تؤكد أدلجة الدولة التي تأسست بادعاء أنها واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط.

(*) سؤال: ألم يرضخ أولمرت وبيرتس، في العام ٢٠٠٦، لضغوط مارسها الجيش عليهما؟

ليفي: «على العكس تماما. فالجيش كان عاملا يدفع نحو الاعتدال خلال حرب لبنان الثانية وليس عكس ذلك. وعلى سبيل المثال، حضر رئيس أركان الجيش في حينه، دان حالوتس، إلى الحكومة، وكانوا يتحدثون عن تحطيم حزب الله وإقامة نظام جديد في لبنان وما إلى ذلك. في المقابل سعى حالوتس إلى وضع غايات أقل تواضعا. وكانت هناك فجوة كبيرة بين غايات السياسيين وغايات العسكر، الذين طالبوا بصيانة الردع. وهذا يبين أن الجيش لم يرضخ لضغوط سياسية. ونحن نعرف أنه خلال الانتفاضة الثانية وضع الجيش السياسة التصعيدية مقابل إيهود باراك، الذي كان رئيس حكومة ووزير دفاع في حكومة أقلية ولم يحصل على دعم سياسي. ونحن نعرف اليوم أن الجيش يرسل إلى المستوى السياسي بأشكال عديدة رسائل فحواها أن يعود إلى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين، وأن ثمة مكانا للطريق السياسية وأنه يجب تحسين الأوضاع في غزة وإعطاء تسهيلات. وحاليا، أستطيع الادعاء أن المستوى العسكري أكثر وعيا من المستوى السياسي من حيث إدراك أنه لا يوجد حل عسكري من خلال استخدام القوة، بينما المستوى السياسي أكثر عسكرية».

(*) سؤال: إلى جانب الجيش هناك أيضا مؤسسة أمنية، مثل أجهزة الشاباك والموساد والشرطة. كيف يؤثر ذلك على الحياة السياسية؟

ليفي: «بشكل عام وضع المؤسسة الأمنية ليس مرتبطا بالجهة الحزبية للحكومة. فخلال ولاية أولمرت، وهو رئيس حكومة وسطي وليس يمينيا، وانتخب في أعقاب الانفصال عن غزة، وإلى جانبه عمير بيرتس وهو من قادة الحمائميين في حزب العمل، كان رئيس هيئة الأركان دان حالوتس الذي لا يعتبر مقربا من حزب العمل أو يساريا. إن أحد أسباب كون الفكر العسكري لدى المستوى السياسي أشد مما هو لدى قادة الجيش أنه بصورة تقليدية في إسرائيل، أصبح الفكر العسكري بعد العام ١٩٦٧ مركزيا أكثر، وتعزز هذا الفكر بسبب انتقال عسكريين إلى الحلبة السياسية وبسبب تحولات أخرى، وبات الزعماء الذين يحملون فكرا عسكريا يرون الواقع السياسي عن طريق فوهة البندقية. وهناك سبب آخر يتعلق بتعزيز ما يسمى الجبهة الإثنية – القومية. فالمهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وأنصار الصهيونية – الدينية، وجزء من سكان بلدات الأطراف وغالبيتهم من اليهود الشرقيين ومؤيدين لحزب الليكود ومجموعات أخرى، ينظرون إلى استخدام القوة ليس من زاوية عسكرية عقلانية وإنما من زوايا أخرى منها مسيانية وزاوية كره العرب انطلاقا من ترسيخ مفهوم تفوق اليهود على العرب. وهذا المفهوم قوي إلى درجة أنه يُشكّل وسيلة ضغط من أجل استخدام القوة في فترات التصعيد. ويكون هذا الضغط مكثفا من أجل ردع جهات سياسية معتدلة عن محاولة لجم الجيش. وهذا المعسكر الإثني – القومي يخشى من ظهور الجيش ضعيفا أو ملجوما وأن يلحق ذلك ضررا سياسيا بهم. وهذا يسبب أن يكون الفكر العسكري فكرا مركزيا. دعونا ننظر إلى الوضع في الضفة. أفراد الجيش يدركون أنه توجد قيود على استخدام القوة، ويطرحون أفكارا حول تسويات، وبالتأكيد أن المستوى العسكري ليس مؤيدا للمستوطنات. وهو يدرك جيدا العلاقة القوية بين إسرائيل والولايات المتحدة عن طريق المؤسسات الأمنية. لكن المستوى السياسي بقدر معين أسير اليوم أكثر من الماضي بين أذرع اليمين المتطرف بصورة لا يمكنه أن يُجري أي تغيير.

«وفيما يتعلق بأجهزة الأمن الأخرى، فإن الموساد أقل ضلوعا في صناعة القرار، بينما الشاباك ضالع في ذلك، وخاصة فيما يتعلق بالضفة الغربية. ويعتبر الشاباك دائما، وبصورة تقليدية، براغماتيا أيضا، سواء من حيث الأداء السياسي لرؤسائه بعدما أنهوا مهامهم أو خلال خدمتهم. وهناك علاقة معينة بين حقيقة أن الشاباك لديه توجه سياسي براغماتي وبين كونه أحد الأجهزة التي تسيطر إسرائيل بواسطتها على الضفة الغربية. والشاباك والجيش يغذيان بعضهما ويتقاسمان مسؤولية مشتركة على الضفة ويفكران وينفذان معا العمليات العسكرية وعمليات الاعتقال وما إلى ذلك. والنتيجة هي أن المسؤولية الأمنية لهذين الجهازين تجعلهما يركزان على أدق التفاصيل،

تركيبة الجيش الإسرائيلي: تغير عميق خلفيته سكانية واقتصادية

من حيث التصفيات والاعتقالات وفرض طوق أمني وتقييد نشاط تنظيمات، وخلال ذلك يتخليان عن القضايا الكبيرة، التي يتفرغ لها قادة الشاباك بعد تسرحهم من العمل، وفقط عندها تسمع آراءهم المعتدلة. وفي الجيش هناك أمر إضافي، وهو أنه يدفع أثمانا أكبر على مغامرات عسكرية. والجيش يدرك ذلك منذ حرب لبنان الأولى (١٩٨٢). ولذلك فإنه عندما يشعر الجيش أن المستوى السياسي يرغمه على القيام بعملية عسكرية لا تنتهي بإنجاز واضح وستؤدي إلى توجيه انتقادات للجيش، فإن الجيش يكون عامل اعتدال، ليس لأنه حمامة سلام، وإنما لأنه كجيش مهني يعاقب على المغامرات. ولذلك فإن الجيش أكثر حساسية، وهو يطرح القيود على استخدام القوة أمام الحكومة. ومثال على ذلك، عندما وقف رئيس أركان الجيش، دان شومرون، في العام ١٩٨٧ أو ١٩٨٨، وقال إن الحل لوقف الانتفاضة الأولى هو حل سياسي. بإمكان الجيش السيطرة على الانتفاضة أو جعلها أقل عنفا، لكن الحل هو حل سياسي وعلى الحكومة أن تقرر ما الذي تريد. وفي أعقاب ذلك تعرض شومرون لانتقادات شديدة. وهو فعل ذلك لأنه أدرك أن عليه الدفاع عن الجيش الذي خرج متضررا من حرب لبنان الأولى، والتي تم تفعيل الجيش فيها من أجل تحقيق غاية سياسية لا توجد للجيش قدرة على تحقيقها».

(*) سؤال: لكن ليس فقط ما قاله شومرون هو الذي قاد الجانب الإسرائيلي إلى أوسلو.

ليفي: «برأيي أن هذا أيضا هو ما قاد إلى أوسلو. فقد كان الواقع في المناطق (المحتلة) يعكس انعدام القدرة على الحسم. وكانت هناك قوى معتدلة في الحكومة، وجرى إدارة الانتفاضة على ألسنة نيران متوسطة، لكن نشأ طريق مسدود. هذا الطريق المسدود قاد إلى أوسلو، ما يعني أن الأداء العسكري كان له دور فعال. وعندما بدأت عملية أوسلو تجند الجيش بشكل كامل من أجل إنجاحها».

الوثيقة الإستراتيجية لرئيس هيئة أركان الجيش ترسخ توجها هجوميا

(*) سؤال: هل تنظر إلى الوثيقة الإستراتيجية التي طرحها رئيس أركان الجيش الحالي، غادي أيزنكوت، على أنها نقطة تحول أم أنها تطور طبيعي؟

ليفي: «هي تطور طبيعي لكنه بالغ الأهمية. وهي تطور طبيعي لأن الجيش يدرك...».

(*) سؤال: هناك عدة استنتاجات فكرية مما ذكرت آنفا في هذه الوثيقة.

ليفي: «ما نلمسه في وثيقة أيزنكوت هو أنه يحاول أن يرسخ بصورة واضحة جدا توجها هجوميا وليس دفاعيا. فالوثيقة تتحدث عن توجه هجومي، وعن تعزيز قدرة الجيش على تصعيد الردّ على كل ما يعتبر بالمفهوم الإسرائيلي بأنه استفزاز عربي أو مس عربي بمصلحة إسرائيلية من أجل حسمه بسرعة. هذا ليس توجها معتدلا وإنما هو توجه هجومي، وهو نابع من أن الجيش يدرك أن المجتمع

ما نلمسه في وثيقة أيزنكوت هو أنه يحاول أن يرسخ بصورة واضحة جدا توجها هجوميا وليس دفاعيا. فالوثيقة تتحدث عن توجه هجومي، وعن تعزيز قدرة الجيش على تصعيد الردّ على كل ما يعتبر بالمفهوم الإسرائيلي بأنه استفزاز عربي أو مس عربي بمصلحة إسرائيلية من أجل حسمه بسرعة. هذا ليس توجها معتدلا وإنما هو توجه هجومي، وهو نابع من أن الجيش يدرك أن المجتمع الإسرائيلي لا يتحمل حربا تمتد لفترة طويلة ولذلك يجب أن يكون هناك حسم سريع

الإسرائيلي لا يتحمل حربا تمتد لفترة طويلة ولذلك يجب أن يكون هناك حسم سريع. فإسرائيل لا تتحمل هجمات على جبهتها الداخلية لفترة طويلة، وسقوط عدد كبير من القتلى، وميزانية الأمن لا تستوعب حربا متواصلة، ولذلك فإنها تسعى إلى حسم سريع. وليس صدفة أن أيزنكوت هو أحد مهندسي ما يسمى بـ'عقيدة الضاحية'، التي تقول إنه في حال هاجم حزب الله إسرائيل مرة أخرى فإن إسرائيل يجب أن تحقق حسما سريعا من خلال ضربات غير مساومة وبقوة مدمرة ضد أي مكان تطلق منه النيران على إسرائيل، وعدم الاضطرار إلى تنفيذ عمليات عسكرية برية لمطاردة من يطلقون صواريخ كاتيوشا. وينبغي أن نفهم أنه في وضع يبث فيه المجتمع في إسرائيل تجاه الجيش نفاد صبر وكل ما يتعلق بالموارد والمعاناة لا يجلب إسرائيل بالضرورة إلى وعي بشأن الصعود على طريق السلام وإنما يؤدي إلى نتيجة معاكسة أيضا، أي إلى الميل للتصعيد في أوضاع يمكن تفسيرها على أنها استفزاز عربي. على سبيل المثال، عمليات متكررة من جانب حزب الله أو محاولات لاختطاف جنود، أو تقطير إطلاق صواريخ من قطاع غزة. فإسرائيل ليست مبنية لتصعيد مراقب، وإنما هي مبنية للحسم السريع. وهذا يعني الكثير من النيران والكثير من القتلى».

(*) سؤال: هل استمرت الحرب الأخيرة في غزة، أو ما تسمونه «عملية الجرف الصامد»، وقتا أطول مما ينبغي وفقا لهذا المفهوم؟

ليفي: «عملية الجرف الصامد استمرت وقتا أطول مما ينبغي».

(*) سؤال: كيف حدث أمر كهذا؟

ليفي: «لأنه على النقيض مما أراده الجيش ووزير الدفاع ورئيس الحكومة، من حرب سريعة تمتد عدة أيام مع إطلاق نيران مكثف، وبعد ذلك موافقة حماس على وقف إطلاق نار، فإن حماس لم توافق على وقف إطلاق النار الذي اقترحته مصر، وفي الوقت نفسه تطورت ضغوط مارسها اليمين الإسرائيلي من أجل معالجة أمر الأنفاق، في الوقت الذي لم تكن هناك أي نية لدى الجيش والمستوى السياسي لمعالجة أمر هذه الأنفاق. فقد كانت إسرائيل تعلم بوجود هذه الأنفاق منذ سنوات ولم تفعل شيئا حيالها. وضغوط اليمين أدت إلى ذلك، وهذا يؤكد كيف يتطور تفكير عسكري خارج الجيش. ضغوط اليمين أدت إلى نشوء وضع تظهر فيه الحكومة ضعيفة في حال عدم معالجة أمر الأنفاق. وهذا مشابه للضغوط التي يمارسها اليمين من أجل التصعيد في الضفة الغربية، ورغم أن الجيش الإسرائيلي ليس متسامحا في الضفة، لكنه يعمل بنوع من الحذر. وهو يحاول ألا يصاب عدد كبير من السكان، ورئيس أركان الجيش قال خلال مؤتمر في معهد أبحاث الأمن القومي إنه يحظر المس بالحياة العادية للفلسطينيين. وهذا يعني أنه يوجد لدى الجيش نوع من الاعتدال. لكن الضغوط على الجيش هائلة، وقصة الأنفاق في غزة هي مثال على ذلك، إذ إنها جرت إسرائيل إلى عملية عسكرية لفترة طويلة في العام ٢٠١٤».

(*) سؤال: هذا مثال على تأثير معسكر معين على الجيش، فخلال الحرب الأخيرة على غزة طالب نفتالي بينيت («البيت اليهودي») وأفيغدور ليبرمان («إسرائيل بيتنا») بشن اجتياح بري واسع؟

ليفي: «هذا صحيح. وكذلك خلال عملية الرصاص المصبوب كان هناك تأثير كهذا على الجيش. والمهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق يحملون أفكار الإسلاموفوبيا، والصهيونية الدينية تنظر إلى السيطرة على المناطق (المحتلة) كقيمة دينية. وهذه الأفكار مجتمعة تحدث حالة عدوانية عسكرية شديدة للغاية».

جهات دينية مدنية تتدخل في الجيش أكثر فأكثر

(*) سؤال: الباحثون في إسرائيل، وأنت في طليعتهم، يميزون بين مصطلحين يعبران عن تحولات داخل الجيش. هذان المصطلحان هما التديين والثيوقراطية أو سيطرة رجال الدين. ما الفرق بين المصطلحين؟

ليفي: «مصطلح التديين طرحه عدد كبير من الباحثين، وهو يعني أن الجيش منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين الفائت يخضع لتأثير متزايد من جانب الصهيونية الدينية، بمعنى أن قيما دينية تتغلغل بقوة إلى الجيش وأن أداءه متأثر من ذلك. وهناك أمثلة عديدة على ذلك، مثل تعزيز مكانة الحاخامية العسكرية، وفرض قيود على خدمة النساء في الجيش، وحقيقة أن حاخامين يحاولون التدخل في مجالات كثيرة وبالأساس في الييشيفوت (المعاهد الدينية اليهودية) التي تهيئ تلاميذها للخدمة العسكرية وما إلى ذلك. ويدور نقاش حول ذلك، وهناك من يدعي أن هذه ليست عملية تديين، خاصة وأن هذا المصطلح يعتبر لدى الصهيونية الدينية تعبيرا سيئا. وفي كتابي الأخير أردت التمييز بين التديين والثيوقراطية، بمعنى أن التديين يعني تأثير قيم دينية على الجيش. في المقابل، فإن الثيوقراطية تعني ممارسة صلاحيات دينية، وهذا ليس الأمر نفسه بالضرورة، وسأعطي مثالا بسيطا. عملية التديين الأهم التي حدثت في الجيش كانت في فترة بن غوريون، عندما قرر تشكيل حاخامية عسكرية وأن يخدم معا جنود متدينون وعلمانيون وفي جميع الوحدات، وقرّر خضوع الجنود المتدينين والعلمانيين لأنظمة دينية أساسية، وهذا أمر لم يكن مفهوما تلقائيا في السنوات الأولى للدولة. وكان للحاخامية العسكرية تأثير على كافة الجنود وليس على المتدينين بينهم فقط. لكن في حينه لم تكن هناك ثيوقراطية في الجيش، لأن بن غوريون لم يسمح بوجود أي صلاحية، باستثناء صلاحية القيادة العسكرية، بالتدخل في شؤون الجيش. وكان هذا تديينا تحت رعاية الدولة. وما نراه في السنوات الأخيرة، هو أنه يوجد القليل من التديين تحت رعاية الدولة، مقابل قدر كبير من التديين الناتج عن تدخل جهات دينية. ومثال على ذلك، اجتماعات رؤساء اليشيفوت العسكرية مع قادة الجيش عشية تنفيذ خطة الانفصال عن غزة، بهدف البحث في طرق تسهيل على الجنود المتدينين، الذي يواجهون معضلة حيال إجلاء أو عدم إجلاء الجار أو الشقيق من بيته في غوش قطيف (الكتلة الاستيطانية في قطاع غزة). وهذا الوضع لا يعكس تديينا وإنما ثيوقراطية، لأنه يوجد هنا وضع تتدخل فيه جهات دينية في ما يحدث في الجيش. وهذا تدخل غير رسمي، لأننا لا نعرف ما الذي جرى التداول فيه في هذه اللقاءات. وهناك أمثلة كثيرة كهذه. وطالما أن التأثير الديني هو تأثير يأتي من أعلى إلى أسفل، أو من خلال أطر غير رسمية يطلب من خلالها جنود متدينون طلبات متنوعة والضباط يستجيبون لهم، فإن هذا يسمى تديينا. لكن منذ اللحظة التي فيها يقف وراء هؤلاء الجنود حاخامون، وهؤلاء الحاخامون يتدخلون، سواء من خلال الاتصال مع رئيس أركان الجيش أو الضابط المحلي أو عندما يقول الجنود للضباط إنه في حال عدم الاستجابة لمطالبنا سنتوجه إلى ضابط الييشيفوت العسكري، فهذا تدخل لحاخامين في ما يحدث داخل الجيش. وكذلك تطرقت بتوسع في كتابي إلى الحاخامية العسكرية، التي جرى الحديث عنها كثيرا في الفترة الأخيرة، وهي هيئة عسكرية، ولكن خلافا لفترة بن غوريون حيث عزلت نفسها عن تأثيرات مدنية، فإن الحاخامية العسكرية، في السنوات الأخيرة، متأثرة جدا بحاخامين قياديين في الصهيونية الدينية. وهذا ناتج عن أماكن تعلم فيها حاخامون عسكريون، مثل 'ييشيفاة ميركاز هراف'، أو في أعقاب المشاورات الدائمة بين الحاخامين العسكريين والحاخامين المدنيين حول كيفية التصرف حيال قضايا عديدة ومتنوعة. حتى الحاخامية العسكرية هي ذراع ثيوقراطي، وبواسطتها تتدخل جهات دينية مدنية في ما يحدث داخل الجيش».

(*) سؤال: هل هناك علاقة لذلك بالقرار الذي اتخذه أيزنكوت، مؤخرا، بنقل المسؤولية عن «مجال الوعي اليهودي» من الحاخامية العسكرية إلى شعبة القوى البشرية في الجيش؟

ليفي: «لا توجد علاقة لذلك، بمعنى أني لا أعرف إلى أي مدى يدرك أيزنكوت مدى تدخل مدنيين في ما يحدث في الحاخامية العسكرية. والأمر غير الواضح للجمهور، هو أن مصدر التأثير الأساس للحاخامية الدينية هو ليس من خلال 'مجال الوعي اليهودي'. إذ أنه من خلال تعزيز الحاخامية العسكرية لتغلغل هيمنتها إلى الوحدات الميدانية، ومن خلال تعيين حاخامين في مستوى الكتائب والأولوية، وهؤلاء حاخامون شبان، تعلموا في ييشيفوت عسكرية، وهم خريجو وحدات عسكرية قتالية، فإنهم يشكلون مصدر سلطة بالنسبة للجنود. وبتنا نواجه أوصافا متشددة جدا، حول وقوف حاخامين أمام جنود قبيل دخولهم إلى غزة، يقولون لهم وجهوا الضربات للعماليق، وواضح تماما ما هو المقصود بعماليق من الناحية اليهودية (أعداء بني إسرائيل ورمز للشر بحسب التوراة). ومن يفعل ذلك ليس 'مجال الوعي اليهودي' وإنما حاخامون. وقوة الحاخامين لا تتراجع بسبب إصلاحات أيزنكوت في هذا السياق. وما أدركه أيزنكوت هو أن قسما من

الرسائل التي يعممها 'مجال الوعي اليهودي' هو رسائل تثير غضب جهات داخل الجيش، وحتى أنها تُحدث توترا بين الجيش والمجتمع المدني. ولم ينجح في إغلاق هذا المجال بسبب ضغوط مارستها الصهيونية الدينية، ولذلك قرر نقله إلى شعبة القوى البشرية. وأنا أدعي أن هذا القرار سيجعل هذا المجال معتدلا أكثر، ولكنه مجال سيستمر في الانشغال بنشر مضامين يهودية دينية، وربما سيفعلون ذلك بصورة رسمية وليس عن طريق الحاخامية العسكرية ولكن سيكون متفقا عليها، ما يعني أن قوة تأثير المتدينين على الجيش ستزداد نتيجة هذه الخطوة ولن تضعف».

(*) سؤال: لماذا يسمحون بتدخل حاخامين من خارج الجيش، إذا إن هذا التدخل يبدو كأنه مناقض لمصلحة الجيش والدولة؟

ليفي: «السؤال هو ما هي مصلحة الجيش والدولة. كما ذكرت آنفا، فإن متسناع دعا المتدينين خلال الانتفاضة الأولى للدخول إلى صفوف الجيش. ونحن نشهد دخولا متزايدا للمتدينين إلى صفوف الجيش منذ سنوات الثمانين، وهذا الأمر أثار شعورا بالتعلق بالصهيونية الدينية لدى ضباط الجيش، واعتبر هؤلاء الجنود أنهم الأفضل. وهذا التعلق أنشأ وضعا، وهو أنه عندما يمارس حاخامو البيشيفوت العسكرية ضغوطا على الجيش يكون من الصعب على الجيش مواجهتها ولذلك فإنه يتنازل للحاخامين. ومجال الوعي اليهودي لم يشكله حاخامون وإنما الجيش نفسه. وحصل على قوته في بداية الانتفاضة الثانية، عندما أدرك الجيش، من وجهة نظره، أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع علماني، مجتمع ما بعد أوسلو، مجتمع السوق ومجتمع الأفراد، ولذلك فإنه يجب وضع قيم جديدة للجيش. والحاخامية العسكرية هي التي زودت صندوق الأدوات هذا الذي يسمى مجال الوعي اليهودي. وقالت الحاخامية العسكرية إنها ستعيد الصلة بين الجنود وجذورهم اليهودية. ومن خلال سلسلة خطوات نفذها الجيش، وأنا أسميها في كتابي 'تهويد الجيش'، ومنحه مضامين يهودية أقوى مما كان الوضع عليه في الماضي. وأدى ذلك إلى اعتبار الجنود المتدينين والحاخامين كمن يجلبون البشرى إلى الجيش. بل إن الحاخامين يعتبرون كمعالجين نفسيين، وقد ظهر هذا الأمر بوضوح خلال عمليتي الجرف الصامد والرصاص المصبوب. فقد وقف الحاخامون أمام الجنود قبل الدخول إلى المعركة، وتحدثوا معهم بهدف تعزيز إيمانهم وتهدئة مخاوفهم، وذلك على خلفية حساسية المجتمع لسقوط قتلى من الجنود. لذلك فإن الحاخامية العسكرية توفر هنا استجابة لحاجات، فهي تسمح للجنود بالشعور بالخوف، من جهة، ومن الجهة الأخرى تعزيهم وتعزز روحهم وتشجعهم. وهذا أمر مهم بالنسبة للجيش، والحاخامون يؤدون هنا دورا مهما مشابها للدور الذي يؤديه القساوسة في صفوف القوات الأميركية في أفغانستان، حيث يوصفون كمشجعين روحانيين. والسلطات العلمانية لا تستطيع القيام بدور كهذا بشكل جيد. ولذلك فإن الجيش بحاجة ماسة إلى الحاخامين، أو رجال الدين بشكل عام. ولذا هم سيطروا على مجال معين».

(*) سؤال: قائد لواء «غفعاتي» في الجيش الإسرائيلي، عوفر فينتر، قال أمام جنوده الذين كانوا على وشك المشاركة في اجتياح بري لغزة، في صيف العام ٢٠١٤، إنهم ذاهبون للقتال في «حرب دينية».

ليفي: «عندما نربط كل ما قلته للتو معا، ندرك كيف أن شخصا مثل فينتر، وهو خريج كلية عسكرية دينية وصل إلى أرفع رتبة في الجيش، وتربى في هذه الكلية على أن أبناء الصهيونية الدينية يدخلون إلى الجيش ليس من أجل إشغال أماكن فيه فقط وإنما من أجل التأثير عليه أيضا، إلى جانب خطاب يتحدث عن الحرب الجديدة على أنها حرب دينية. وهذا خطاب متأثر به فينتر. إضافة إلى شعوره بأنه يجب أن يزرع الثقة في نفوس جنوده. وبالمناسبة هو تحدث أيضا عن عجائب وعن الحاجة إلى إقامة صلاة جماعية قبل الدخول إلى القتال. وهذا يعني أن رسائله دينية لأنه يعتبر أن هذه الطريقة الأفضل لتعزيز جنوده. وهو لم ينمُ في فراغ، وإنما هو تعبير عن تيارات عميقة في الجيش. وعندما ترى في الدول من حولنا أجواء دينية إسلامية وجهادية، ويعلنون أنهم سيحاربون من أجل تحرير جبل الهيكل (الحرم القدسي)، فإن هناك ردود فعل متطرفة داخل الصهيونية الدينية. بل إن هذه الأجواء تمنح الشرعية للصهيونية الدينية بالتحدث عن حرب ضد الإسلام، وهذا يعني بالنسبة لهم أن إسرائيل لا تستطيع الآن الانسحاب من مناطق (محتلة)، ومن خلال ذلك تسعى إسرائيل إلى الحصول على شرعية (للاحتلال) من العالم. وهم يقولون للعالم إن الإسلام الذي نفذ اعتداءات باريس في تشرين الثاني الماضي هو نفس الإسلام الذي أسقط البرجين التوأمين في نيويورك، أي أن هناك حربا بين الحضارات. واليمين الإسرائيلي يستغل ذلك للحصول على شرعية للعدوانية الإسرائيلية ولاستمرار السيطرة على المناطق (المحتلة)».

(*) سؤال: هل يريد حاخامو الصهيونية الدينية من خلال تأثيرهم على الجيش الحؤول دون إخلاء مستوطنات في المستقبل؟

ليفي: «إن أحد الدروس الواضحة من خطاب الصهيونية الدينية في فترة خطة الانفصال، هو التالي: 'خلال خطة الانفصال يجب أن نكون مخلصين، لأنه إذا لم نكن مخلصين سنفقد قوتنا في الجيش'. أمّا الخطاب في أعقاب خطة الانفصال فقال بصورة واضحة جدا على لسان العديد من الحاخامين، إنه 'يجب الدخول

إن أحد الدروس الواضحة من خطاب الصهيونية الدينية في فترة خطة الانفصال، هو التالي: 'خلال خطة الانفصال يجب أن نكون مخلصين، لأنه إذا لم نكن مخلصين سنفقد قوتنا في الجيش'. أمّا الخطاب في أعقاب خطة الانفصال فقال بصورة واضحة جدا على لسان العديد من الحاخامين، إنه 'يجب الدخول إلى الجيش لا من أجل الاندماج وإنما من أجل التأثير. والضباط المتدينون الذين يزدادون وتتعزز مواقعهم هم بالنسبة لنا مصدر أمل مهم للمستقبل. فكتلة كبيرة من الجنود المتدينين لن تسمح بإخلاء مستوطنات'.

إلى الجيش لا من أجل الاندماج وإنما من أجل التأثير. والضباط المتدينون الذين يزدادون وتتعزز مواقعهم هم بالنسبة لنا مصدر أمل مهم للمستقبل. فكتلة كبيرة من الجنود المتدينين لن تسمح بإخلاء مستوطنات'. وبنظرهم لا يمكن أن يتم في الضفة الغربية تنفيذ ما تم تنفيذه في غزة، لأن هناك عددا أكبر من الجنود المتدينين، ولأن الضفة أكثر أهمية من الناحية الدينية اليهودية، ولأن الجنود المتدينين لم يعودوا أقلية في الجيش بإمكانها أن ترفض تنفيذ أوامر فقط. كل هذا يعني أنه توجد هنا تحولات تجعل سيناريو خطة الفصل في الضفة مستحيلة».

(*) سؤال: هذا لا يسري على الجيش فقط وإنما على الأحزاب أيضا، فقد طرح رئيس حزب العمل، إسحق هرتسوغ، خطة جديدة يقول فيها إن حل الدولتين لم يعد قائما، وإنه يجب الانفصال عن الفلسطينيين الآن؟

ليفي: «هذا صحيح. ولا أعتقد أن سياسيا عاديا يفكر أن بالإمكان توجيه الجيش الإسرائيلي من أجل إخلاء عشرات المستوطنات، فالوضع ليس شبيها بالبراغماتيين في غوش قطيف، فيما الجيش، من الناحية الديمغرافية، شريك في المشروع الاستيطاني. ومن الجهة الأخرى، هناك شعور بأن السلطة الفلسطينية ضعيفة وليست قادرة على تأدية دورها الأمني. وهذا تفكير يقول إن حل الدولتين ليس موجودا ودعونا نذهب إلى خطة انفصال جزئية من مناطق معينة، لصالح حكم ذاتي أقوى. لكن ينبغي أن ندرك أن هذا التفكير هدام لأن هذا سيقود إما إلى انتفاضة ثالثة، والأحداث الجارية في الشهور الأخيرة ليست انتفاضة وإنما هي أحداث محلية وحسب، ومن الجهة الأخرى هناك فكرة يتخوف منها الإسرائيليون كثيرا وهي الدولة ثنائية القومية».

تأثير الصناعات العسكرية- الأمنية

(*) سؤال: هل تمول ميزانية الأمن الصناعات العسكرية- الأمنية في إسرائيل؟

ليفي: «بصورة غير مباشرة، نعم. لكن الصناعات العسكرية مستقلة أيضا، لأن ما تبيعه للجيش الإسرائيلي تبيعه لدول أخرى في العالم».

(*) سؤال: هناك أشخاص كثيرون يحققون أرباحا من هذه الصناعات. فهل هؤلاء الأشخاص يؤثرون، بهذا الاتجاه أو ذاك، على تحولات سياسية أو عسكرية؟

ليفي: «هناك ادعاء بأنه توجد شبكة أمنية تؤثر، لكنني لست مقتنعا بذلك لأنني لم أر ما يثبت ادعاء كهذا. أي أنه لا يوجد تعبير حقيقي عن ذلك، كأن ترى أشخاصا، من رؤساء الصناعات الأمنية وأثرياء، مع سياسيين، ويقولون لهم، مثلا، إنه يوجد تصعيد في غزة ودعونا ندخل إلى هناك ونستخدم أسلحة ضدهم. والأوساط الاقتصادية في إسرائيل، بشكل عام، ليست معنية بالحرب، لأنها تدرك أن الحرب تعني علاقات اقتصادية أقل وإلحاق أضرار بالاقتصاد. ورغم ذلك، فإن هناك تبعات أخرى، وهو أن هذا الأمر يعزز مؤيدي الجمود والوضع القائم، خاصة وأن الوضع القائم مريح لإسرائيل من كافة النواحي».

(*) سؤال: كيف يؤثر الجيش بكونه جيش احتلال على المجتمع الإسرائيلي؟

ليفي: «لا توجد نتائج واضحة. لكن الأمر الواضح أنه أنتج مجتمعا ملامحه العسكرية بارزة جدا. والأمر الأهم هو أنه في السنوات الأخيرة، وكلما شعر المعسكر الإثني – الديني بأن الفجوة بينه وبين المعسكر العلماني اتسعت في كل ما يتعلق بدعم الجيش، فإن هذا يعمق الضغوط لتأثير عسكري أشد في

المجتمع. وفقط في هذا السياق بالإمكان فهم تدخل الجيش بشكل كبير في جهاز التربية والتعليم في إسرائيل، بمعنى أن دروس التجنيد تحولت لتصبح أحد أهم المؤشرات التي يتم اختبار جهاز التعليم بموجبها، أو منع وزارة التربية والتعليم تدريس رواية لأنها تصور الجنود الإسرائيليين كساديين، أو منع دخول مندوبي حركة 'لنكسر الصمت'. وما نلاحظه هو أن المعسكر الديني – القومي– الليبرماني – الروسي – الإسلاموفوبي نصب نفسه كأنه مدافع عن المجتمع من التأثيرات الليبرالية – اليسارية – الإنسانية، ومدافع عن الجيش ضد حركات مثل 'لنكسر الصمت'، وما ينتج عن ذلك عملية تطرف يوجد لها تعبير في جهاز التربية والتعليم أيضا. والمسألة لا تتعلق بالاحتلال فقط، وإنما بمجرد وجود صراع متواصل، ما زال يلزم الجيش بأن يجند القوى الأفضل. وهذا المطلب من جانب الجيش، وبصورة لا يمكن منعها، يزيد بروز النزعة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي. ولا يمكنني القول إن المجتمع الإسرائيلي أكثر عنفا بسبب الاحتلال، فهذا يدل على وجود علاقة باتجاه واحد، لكن التأثيرات الثقافية أيضا تلزم الجيش بأن يبقى جهة مركزية وتحول العسكرة إلى أمر لا يدفعه الجيش وحده قدما. وهناك العديد من الوكلاء لهذه النزعات العسكرية. ونفتالي بينيت هو أحدهم بكل تأكيد، وهو وكيل يعزز النزعات العسكرية أكثر من الجيش، رغم أنه ليس عسكريا، وإنما لديه ماض عسكري. وأفيغدور ليبرمان هو وكيل نزعات عسكرية، رغم أن سجله العسكري معدوم تقريبا. رغم ذلك، فإن مفهوم القوة هذا يتغلغل من أجل مواصلة تجنيد المجتمع للمجهود الحربي».

(*) سؤال: ما رأيك في الوضع الإسرائيلي الآن؟

ليفي: «استطاعت إسرائيل في العقود الأخيرة أن تنتج سيطرة على الفلسطينيين بتكلفة ضئيلة نسبيا، بمعنى أن لا تنشغل قوات كبيرة من الجيش في هذه السيطرة، ومن خلال محاولة التعاون مع السلطة الفلسطينية، وعبء الإنفاق العسكري يتقلص قياسا بالناتج القومي. وهذا يعني أن تكلفة الاحتلال باتت رخيصة بالنسبة لإسرائيل، وبالتالي فإن احتمال نشوء قوة داخلية تنجح في جلب إسرائيل إلى تغيير الاتجاه، هو احتمال ضئيل جدا. ويمكن أن يحدث التغيير فقط في حال عاد الصراع ليكون مكلفا. وسيعود ليكون مكلفا فقط إذا ما غيّر الفلسطينيون نمط أدائهم، وهذا أمر لا أتمناه لأن الثمن سيكون باهظا جدا، أو إذا ما غيّر العالم تعامله مع إسرائيل. ونشهد الآن مؤشرات قد تشكل نوعا من الأمل، وليس بالضرورة من جانب BDS فقط وإنما أن يظهر الأميركيون تدخلا أكبر، وأن يشترطوا دعمهم لإسرائيل بأن تنفذ خطوات معينة، وأن يمارس الأوروبيون ضغوطا أكبر. عملية أوسلو ما كانت ستولد لو لم يقل الأميركيون لإسرائيل إنهم سيخفضون من ميزانيات الضمانات (لكي تحصل إسرائيل على قروض دولية) في حال عدم تقليص الميزانيات التي يتم رصدها للمستوطنات، أي تمّ اشتراط الضمانات بوقف الاستيطان. وهذا التهديد الأميركي أحدث في إسرائيل بداية حالة هلع بأن يتم المساس بالمساعدات الأميركية. والمساعدات الأميركية ضرورية ليس فقط من أجل الحفاظ على أمن إسرائيل، وإنما هي ضرورية من أجل الحفاظ على مستوى الحياة المرتفع في إسرائيل. وهذا التهديد لمستوى الحياة أنتج تحالفا كبيرا بما يكفي من أجل إحداث تغيير في الحكم، بقيادة إسحق رابين، وإطلاق عملية أوسلو. أوسلو ما كان سيحدث لولا تضافر بين انتفاضة فلسطينية وضغوط العالم وإدراك لدى الجيش بأنه لن يتمكن من التغلب على الانتفاضة بالقوة، وأنا لا أرى كل هذه العوامل مجتمعة الآن».

(*) سؤال: هل اقتراب نهاية ولاية الرئيس الأميركي باراك أوباما سيزيد من انعدام الأمل بحل الصراع؟

ليفي: «على العكس. أنا أعتقد أن أوباما كان متطرفا في دعمه غير المتحفظ لإسرائيل، ومعظم المرشحين للرئاسة الأميركية الذين نراهم، وخاصة الجمهوريين، قد يشترطون دعمهم لإسرائيل بواسطة ضغوط أكبر عليها. فالرئيس جورج بوش الأب هو الذي مارس ضغوطا على إسرائيل في حينه. كذلك فإن الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور أسدى معروفا لنا عندما أرغمنا على الانسحاب من سيناء (في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦)، ولولا ذلك لتحول جبل سيناء إلى جبل مقدس في العام ١٩٥٦».